ورقة سياسات

التغير المناخي والنساء في اليمن: نحو دمج في أجندة النساء و السلام و الأمن.

إعداد : دنيا كوكا - باحثة ومدربة في مجال التغيرات المناخية

YSF Yemen Support Fund
UKaid from the British people
PEACE TRACK initiative

الشكر والتقدير

يتوجه فريق مؤسسة مبادرة مسار السلام بالشكر لكل المساهمين والمساهمات في إجراء هذا المسح، خصوصاً النساء في عدن، حضرموت، والمهرة. إضافة إلى شكر السلطات المحلية في المحافظات الثلاث لتعاونهم وحضورهم جلسات النقاش من أجل إثراء أجندة النساء والسلام والأمن.
كما يتوجه فريق المشروع بجزيل الامتنان والشكر لصندوق دعم اليمن وUKaid على دعمهم السخي في تمويل وتطوير هذا المسح.

فريق المراجعة

د.نادية السقاف- عضوة مجلس أمناء مؤسسة مبادرة مسار السلام وخبيرة في البحث السياسي والتنموي، متخصصة في سياسات النوع الاجتماعي في اليمن.
نسمة منصور – ممثلة مؤسسة مبادرة مسار السلام في جنيف وخبيرة في مجال النوع الاجتماعي والعدالة المناخية.
منى الحمادي- استشارية وناشطة في مجال المناخ والنوع الاجتماعي والاستدامة البيئية.
نادية جمال- نادية إبراهيم، منسقة برنامج الحماية، مؤسسة مبادرة مسار السلام

الاقتباس

الاقتباس " التغيرات المناخية و النساء في اليمن : نحو دمج في أجندة النساء والأمن " ، د.كوكا، (2024) ، مؤسسة مبادرة مسار السلام.

صورة الغلاف:

الحقوق محفوظة لمركز ساوث24" امرأة تعمل في استخراج الملح في منطقة عريوط بمديرية المسيلة بمحافظة المهرة" ، (24 أغسطس 2024).

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:
مؤسسة مبادرة مسار السلام
مستضافة في جامعة أوتاوا، مركز أبحاث وتدريب حقوق الإنسان، الواقع في 57 لويس باستور برايفت، أوتاوا، ON K1N 6N5، كندا
info@peacetrackinitiative.org
help@peacetrackinitiative.org
www.peacetrackinitiative.org

©2024 لمؤسسة مبادرة مسار السلام يُطلب الإذن للتداول المحدود بهذا المسح أو أجزاء منها للأفراد والمنظمات العاملة في مجال العدالة المناخية أو النساء و السلام والأمن طالما تظل حقوق الطبع محفوظة للمؤسسات الناشرة ؛ وألا يتم تغيير النص أو نقله أو البناء عليه؛ وفي حال إعادة الاستخدام أو التوزيع، يجب توضيح هذه الشروط للآخرين بعد أخذ موافقة المؤسسات الناشرة.

ملخص تنفيذي

تتناول ورقة السياسات هذه تأثير تغير المناخ على النساء لأجندة النساء والسلام والأمن، وتركز على النساء في محافظة عدن ومحافظتي حضرموت المهرة.
وتستهدف الورقة دراسة العلاقة المركبة والمتبادلة بين التغيرات المناخية والنساء وخاصة تأثير التغيرات المناخية عليهن في إطار أجندة النساء والسلام والأمن والمتعارف عليها بالقرار الأممي 1325 و اتفاقية السيداو والمواثيق الدولية المتعلقة بالنساء. وتطرقت إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتحديات والصعوبات التي تواجه النساء بسبب التغيرات المناخية، وتسلط الضوء على تداعيات التغيرات المناخية في مختلف الجوانب.

وكما تستعرض التعامل السياسي على المستوى الوطني ودور الاستجابة الدولية لهذه القضية، وتشدد على الحاجة الملحة إلى صياغة سياسات بيئية تضمن الاحتياجات الخاصة بالنساء وإعطاء الأولوية لهن لضمان حقوقهن وسلامتهن في ظل التحديات المتزايدة للتغيرات المناخية والتدهور البيئي. كما أنها ركزت على التحديات والصعوبات والآثار للتغيرات المناخية على النساء في محافظة عدن ومحافظة حضرموت ومحافظة المهرة، إذ تم عقد 6 جلسات بؤرية في المحافظات لجمع المعلومات وسماعها بشكل مباشر لتجارب النساء و أصحاب المصلحة حول تأثيرات التغير المناخي على النساء.

شارك في الجلسات البؤرية 96 مشارك ومشاركة منهم 33 رجل و 63 امرأة، تضمنت المشاركات موظفات وموظفين حكوميين، ممثلات وممثلين عن المجتمع المدني، وأطرافًا حكومية من وزارات مختلفة، بالإضافة إلى مختصين ومختصات في مجالات التعليم، الصحة، الزراعة، والبيئة. كما شاركت نساء يعملن في الزراعة، الصيد، والنشاط الحقوقي، إلى جانب مشاركين ومشاركات من مؤسسات مثل الجامعات، مراكز الأرصاد الجوية، والاتحادات التعاونية. هذا التنوع في الخبرات والتجارب ساهم في تعميق المناقشات حول قضايا تغير المناخ .

أظهرت الورقة أن النساء في اليمن يواجهن تحديات متعددة نتيجة لتأثيرات تغير المناخ، والتي تتفاقم بسبب النزاع المسلح والأزمات الإنسانية. أبرز هذه التحديات تزايد وتيرة الكوارث البيئية مثل الفيضانات والأعاصير التي تؤدي إلى تدمير المنازل والأراضي الزراعية، مما يزيد من معدلات النزوح ويعرض النساء لمخاطر العنف. كما تبين أن النساء العاملات في القطاع الزراعي والسمكي يواجهن ضغوطاً متزايدة نتيجة تدهور الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التغيرات المناخية إلى تعميق إقصاء النساء واستبعادهن من عمليات صنع القرار. كذلك أوضحت الورقة وجود قصور في الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن في اليمن، حيث لم يتم تضمين قضايا تغير المناخ وتأثيراته على النساء بشكل كافٍ في الخطة الوطنية، مما يستدعي ضرورة تحديث الأطر الوطنية لضمان حماية النساء وإشراكهن في التعامل مع هذه التحديات المتزايدة.

توصي الورقة بضرورة إدماج قضية التغير المناخي وتأثيراته على النساء ضمن أجندة النساء والسلام والأمن في اليمن. كما تدعو إلى تطوير الخطة الوطنية للقرار 1325 لتشمل قضايا المناخ، وضرورة تقديم برامج ومشاريع داعمة لهذا التوجه.

المقدمة

في العديد من الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات بما في ذلك اليمن كثيرا ما تحبط تأثيرات التغيرات المناخية و التدهور البيئي الجهود الرامية الى تعزيز السلام والاستقرار. فقد تسببت ظواهر عديدة كالفيضانات، والأعاصير والحد من الأراضي الزراعية والظواهر الجوية العنيفة في نزوح المجتمعات المحلية وتدمير سبل عيشها، ورغم أن اليمن ليست مصدر لإنبعاثات الغازات الدفيئة بدرجة كبيرة، إلا أنها من أكثر الدول عرضة وتأثيرا لآثار تغير المناخ السلبية. فاليمن تحتل المرتبة 171 من أصل 181 دولة في مؤشر ND_GAIN لعام 2022م.[1] وتحتل المركز 22 للدول الأكثر الأكثر ضعفا و المركز 12 للدول الأقل استعدادا لمواجهة تحديات تغير المناخ.[2]

[1] يُقدم مؤشرND-GAIN ملخصًا لمدى تعرض الدول لتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى، بالإضافة إلى قدرتها على الاستعداد لتحسين الصمود أمام هذه التحديات. يهدف المؤشر إلى مساعدة الحكومات، والشركات، والمجتمعات على تحديد أولويات الاستثمارات بشكل أفضل، وذلك لتحقيق استجابة أكثر كفاءة للتحديات العالمية المباشرة المقبلة.

[2] https://gain.nd.edu/our-work/country-index/

وحسب التقديرات الأخيرة، أودت الفيضانات التي حدثت بين شهري يونيو وأغسطس 2024 بحياة 57 شخصًا على الأقل، وأثرت على أكثر من 34 ألف أسرة، حيث تسببت الأمطار الغزيرة في تدمير مناطق واسعة، بما في ذلك الحديدة، تعز، ومأرب.[3]

وفقًا لتقديرات منظمة الهجرة الدولية كانت الحديدة من أكثر المناطق تضررًا؛ إذ تسببت السيول في نزوح أكثر من 6000 أسرة.[4] وألحقت الفيضانات أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية، مثل دفن الآبار، وجرف الأراضي الزراعية، وإغلاق الطرق. ولا يزال الوصول إلى المناطق المتضررة يشكل تحديًا كبيرًا، مما يعقد جهود الإغاثة.[5]

و على المستوى الاقتصادي، تسببت الفيضانات في إلحاق أضرار جسيمة بالزراعة، التي تعتبر مصدر الرزق الرئيسي للعديد من الأسر، مما أدى إلى فقدان سبل العيش. هذا التأثير الاقتصادي أثر بشكل خاص على النساء،[6] اللواتي يواجهن تحديات مضاعفة نظراً لمسؤولياتهن في توفير الغذاء والماء للأسرة، وإعالة الأطفال وكبار السن.

من جهة أخرى، النساء في المناطق المتضررة كنّ الأكثر تضرراً من انقطاع الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية، وصعوبة الوصول إلى مراكز الإغاثة، مما يجعلهن أكثر عرضة لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزوح.

في اليمن، ومن قبل الحرب كانت ندرة الموارد سبباً بالنزاع المحلي، حيث قتل ما يقارب من 4000[7] شخص في هذه النزاعات. ومع دخول اليمن عامه العاشر في الحرب، و تصاعد وتيرة التغيرات المناخية، مثل الجفاف المتكرر والفيضانات المفاجئة، زادت الضغوط على الموارد مما أدى إلى تفاقم النزاعات القائمة وخلق تحديات جديدة. وهذا يوضح كيف أن التغير المناخي لم يعد مجرد عامل بيئي، بل أصبح جزءًا جوهريًا من تعقيد الصراع ويؤثر بشكل مباشر على سبل تحقيق السلام في اليمن.[8]

وعلى المستوى الدولي، أظهرت التحليلات الأخيرة التي أجراها المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI)[9] و معهد ستوكهولم لبحوث السلام (SIPRI) أن مخاطر الأمن المرتبطة بتغير المناخ تعتمد على السياق، وتتشكل من خلال الهشاشة المحلية والهياكل الحاكمة. تشير النتائج إلى أن تدهور سبل العيش يظهر كمسار مركزي تساهم من خلالها تغيرات المناخ في زيادة مخاطر الصراع.

---

[3] https://mena.iom.int/ar/news/alfydanat-walwasf-tdmr-alymn-walmnzmt-aldwlyt-llhjrt-tkthf-astjabtha-lmsadt-almjtmat-almtdrrt

[4] ibid

[5] ibid

[6] https://south24.net/news/docs/Climate_Crisis_Impacts_on_Womens_Livelihoods_Yemen_Ar.pdf

[7] https://www.smallarmssurvey.org/resource/under-pressure-social-violence-over-land-and-water-yemen-yava-issue-brief-2

[8] https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-06/2023_sipri-nupi_fact_sheet_yemen_june.pdf

[9] https://www.sipri.org/sites/default/files/2023-12/2023_sipri-nupi_insights.pdf

على سبيل المثال، في منطقة الساحل الأفريقي وأجزاء من شرق أفريقيا، أدت الانخفاضات في الإنتاج الزراعي وسبل عيش الرعاة إلى زيادة المنافسة على الموارد، مما أدى إلى مواجهات عنيفة بين المجتمعات.

وفي اليمن تتضرر النساء بشكل غير متناسب من الحرب التي طال أمدها، حيث يعانين من النزوح و اثاره [10]، والحرمان من الخدمات الأساسية. تُفاقِم التغيرات المناخية هذه المعاناة[11]، حيث أضافت إلى تعقيدات حصولهن على الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى آثار بعيدة المدى تؤثر على فرصهن في التعليم والمشاركة في الحياة الاجتماعية، ولاحقاً السياسية.

ومن اجل دعم النساء على مواجهة هذه التغيرات أكدت العديد من الجهات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة[12]،على ضرورة دعم الدور الحيوي للنساء في مواجهة[13] هذه التحديات. فالنساء يمتلكن معرفة[14] محلية قيمة تساعد على دعم الجهود الرامية الى التكيف مع تغير المناخ، ويجب دعمهن من اجل ان يكون لهن دورًا قياديًا في صياغة السياسات المناخية الهادفة للتخفيف من أثار تغير المناخ .

إضافة لذلك تشير الدراسات العالمية إلى أن مشاركة النساء في صنع القرار، وخاصة في إدارة الأزمات المناخية والنزاعات المرتبطة بالموارد، تساهم في تحسين فرص التوصل إلى حلول أكثر استدامة وشمولية[15]. وفقًا لدراسة اجرتها الباحثة السويدية ديزيريه نيلسون، إن مشاركة مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، تجعل اتفاق السلام أقل عرضة للفشل بنسبة 64%.[16] لذلك، يعد تمكين النساء وضمان مشاركتهن الفاعلة في هذه المجالات أمرًا حيويًا لتحقيق الاستقرار والتكيف مع تغير المناخ في اليمن والمناطق المتأثرة الأخرى.

---

[10] https://www.undp.org/ar/yemen/blog/almrat-alymnyt-mwajht-altghyr-almnakhy-walqyadt-nhw-mstqbl-alymn

[11] Ibid

[12] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g19/225/15/pdf/g1922515.pdf

[13] https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/the-gender-action-plan

[14] https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/general-recommendation-no37-2018-gender-related

[15] https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/gove.12742

[16] Desirée Nilsson (2012) Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace, International Interactions, 38:2, 243-266, DOI: 10.1080/03050629.2012.659139

هدف وأهمية الورقة:

تكمن أهمية الورقة في أنها تسلط الضوء على العلاقات المتبادلة والتفاعلات بين تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، وبناء السلام في اليمن، حيث تستكشف كيف يؤثر كل جانب منها على الآخر. وتوضح كيف يساهم تغير المناخ في اليمن في تعميق الفجوات الجندرية، وكيف يمكن للمساواة بين الجنسين أن تعزز استراتيجيات التكيف مع المناخ، كما تناقش دور التعامل مع التحديات المناخية في تعزيز جهود بناء السلام خصوصا ضمن إطار أجندة النساء و السلام والأمن في اليمن.

تأتي أهمية هذه القضايا في هذه المرحلة الحرجة، حيث تتزايد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مما يتطلب استجابة شاملة تراعي احتياجات النساء. لذا، من الضروري إضافة اعتبارات تغير المناخ في مباحثات السلام والاتفاقيات المستقبلية لضمان أن تُعكس التحديات البيئية في الحلول المقترحة لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، ويجب إشراك النساء بشكل فعال في جميع مراحل العملية، والعمل على تعزيز حمايتهن ومرونتهن للتصدي لآثار الحرب وتغير المناخ. في هذه المرحلة الحساسة، يتطلب الأمر تكاتف الجهود من جميع الجهات، من أجل بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والتكيف مع التغيرات المناخية، وبالتالي تعزيز الأمن والسلام المستدامين في اليمن.

منهجية العمل:

اتخذت هذه الورقة منهجية وصفية ما بين مراجعة مكتبية للأدبيات المنشورة على عدة مواضيع ومستويات مثل تأثير التغيرات المناخية على النساء، تأثيرات التغيرات المناخية على اليمن. إضافة الى تقارير المنظمات الدولية، الأطر الإقليمية والدولية ذات الصلة والتقارير الوطنية، والخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن لليمن 2020_2022، وتقارير دولية تركز على تقاطعية قضية تغير المناخ وأجندة النساء والسلام والأمن.

لضمان توثيق التحديات بشكل دقيق، تم جمع البيانات الأولية والثانوية، حيث تستند الورقة على ست جلسات بؤرية، انقسمت إلى جلستين بؤريتين لكل محافظة من المحافظات الثلاث المستهدفة (عدن، حضرموت، المهرة). تم تنفيذ جلستين بؤريتين في كل محافظة: الأولى خاصة بالنساء الفاعلات والمتضررات، حيث شارك فيها 15 امرأة، والثانية شملت أصحاب المصلحة والسلطات المعنية، وشارك فيها 15 شخصًا من الرجال والنساء، ليبلغ إجمالي عدد المشاركين في الجلسات البؤرية 96 شخصًا.

تم اختيار المشاركين من خلفيات متنوعة في الجلسات البؤرية. ففي جلسات أصحاب المصلحة، تمت دعوة الجهات الحكومية ذات الصلة مثل مركز الأرصاد، وزارة المياه والبيئة، السلطة المحلية، ومكاتب شؤون المرأة في المحافظات. أما بالنسبة للنساء، فقد شاركت نساء من خلفيات مختلفة، بما في ذلك المجتمع المدني، الأكاديميات، ونساء عاملات في المجالات الزراعية والسمكية.

ساهم اختيار المشاركين والمشاركات من خلفيات متنوعة في جمع معلومات وتجارب متعددة، مما عزز من وعي الرجال المشاركين بالتحديات التي تواجهها النساء في هذه المحافظات الثلاث بسبب التغيرات المناخية.
كما تم عقد 4 مقابلات مع عدد من الخبراء الحكوميين من وزارة المياه والبيئة وغيرها من الجهات الحكومية ذات الصلة، وذلك لمناقشة آثار التغيرات المناخية وتحديد آثارها على النساء، وجميعهم أشاروا الى مصادر موثوقة أثناء عملية جمع البيانات ودراستها.

الاعتبارات الأخلاقية وحدود المنهجية في البحث

اعتمدت هذه الورقة منهجية وصفية تهدف إلى توثيق التحديات المتعلقة بتغير المناخ وتأثيراته على النساء في اليمن، مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات الأخلاقية لضمان سلامة وحقوق المشاركين والمشاركات. تم الحصول على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين والمشاركات في الجلسات البؤرية قبل بدء النقاشات، حيث تم توضيح أهداف الدراسة وكيفية استخدام البيانات، مع التأكيد على أن المشاركة كانت طوعية. بالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير لحماية سرية المشاركين والمشاركات، حيث تم الحفاظ على خصوصية هوياتهم/هن والمعلومات المقدمة، مما يقلل من المخاطر الاجتماعية أو الشخصية.

مع ذلك، تواجه المنهجية بعض الحدود، منها حجم العينة التي تضم 96 شخصًا فقط، مما قد لا يعكس التنوع الكامل للسكان في المحافظات المستهدفة، وقد تظل بعض الأصوات، مثل النساء الريفيات أو أفراد المجتمعات الأقلية، ممثلة تمثيلاً ناقصًا. كما أن البيانات النوعية قد تتأثر بالذاتية وديناميات المجموعة، مما يمكن أن يؤثر على النتائج. تعتمد الورقة أيضًا على الأدبيات والتقارير المتاحة، مما قد يعرضها لتحيزات تلك المصادر وقد تكون هناك فجوات في المعلومات المتعلقة بالسياق المحلي. أخيرًا، قد تعوق القضايا الأمنية والنزاعات المستمرة الوصول إلى بعض البيانات، مما يحد من شمولية النتائج.

محاور الورقة:

تحتوي هذه الورقة على ثلاث محاور رئيسية:

1. المحور الأول: محددات المشكلة ويتضمن السياق والأبعاد والأسباب.
2. المحور الثاني: السياسات العامة المتعلقة بالمشكلة ويتضمن الأطر القانونية وغيرها من الآليات.
3. المحور الثالث : النتائج والتوصيات.

المحور الأول: محددات المشكلة

أولا: التعريف بمصطلحات الورقة:

(تأثيرات التغيرات المناخية على النساء ضمن اجندة النساء والسلام والأمن)

تأثيرات: النتائج أو العواقب، وفي سياق التغيرات المناخية في هذه الورقة فهي تشير الى الآثار السلبية التي تحدثها التغيرات المناخية على المجتمعات الإنسانية والنظم البيئية.

التغيرات المناخية: هي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة من عملية الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من درجة حرارة الجو، ومن هذه الغازات ثاني أكسيد الكربون والميثان، وأكاسيد النيتروجين، والكلور فلوروكربون، ومن أهم التغيرات المناخية اختلاف كمية وأوقات سقوط الامطار وما يتبع ذلك من تغير في العملية المائية وعملياتها المختلفة، وكذلك ارتفاع درجة الحرارة.

اجندة النساء و السلام و الأمن:

في عام 2000، بدأت الأمم المتحدة بتشكيل أجندة النساء والسلام والأمن، وهي سلسلة من 10 قرارات أممية تعتبر بمثابة الإطار العام الداعي إلى حماية النساء وضمان التمثيل والمشاركة الكاملين والعادلين لهن في عمليات السلام والجهود الأمنية، صدر القرار الأول من تلك الاجندة في أكتوبر من عام 2000 وهو القرار الأممي الخاص بالنساء والسلام والأمن - أو القرار رقم 1325 (2000) - الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو يعترف بالكيفية التي يواجه بها الرجال والنساء النزاع بشكل مختلف. ويعتبر العمود الفقري لما يطلق عليه (أجندة النساء والسلام والأمن) وهذا القرار منصوص عليه في وثيقة مكونة من 18 مادة تتضمن أربعة ركائز أساسية وهي:

الحماية:

تركز أجندة النساء والسلام والأمن على حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة أثناء النزاعات المسلحة. ويشمل أيضاً حماية حقوقهن الإنسانية وضمان توفير الحماية الخاصة لهن في بيئات الصراع وما بعده، من خلال تقديم الحماية القانونية وضمان سلامتهن.

المشاركة:

يشدد القرار على عدم جعل ضعف واختلال توازن السلطة المجتمعية بين الرجال والنساء مبرراً لعدم تمكينهن من المشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر على المجتمع ككل، وبالتالي فقد تضمن القرار 1325 مواداً تدعو إلى زيادة نسبة النساء المشاركات في مواقع صنع القرار لا سيما تلك المتصلة بعمليات حفظ السلام والامن من خلال ضمان الدول زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات و الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وادارتها وحلها.

الوقاية:

على الرغم من أن الوقاية لا سيما تلك المستندة الى التوعية والتثقيف، من الوسائل التي تستغرق نتائجها مدة للظهور، بالإضافة إلى اعتبارها اداة غير مناسبة لمعالجة آثار النزاعات اثناء حصولها، إلا انها مؤثر ومهمة في تخفيف التوتر وترسيخ السلم والامن في مراحل ما بعد النزاعات، ومن هذا المنطلق فقد أشار القرار 1325 في عدد من مواده إلى ضرورة اتخاذ جملة تدابير بعضها توعوي وتثقيفي والبعض الآخر عملي تهدف معالجة أسباب النزاعات قبل اندلاعها او تخفيف توترها في مرحلة ما بعد اتفاقات السلام.

الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار:

في عمليات الإغاثة والتعافي وإعادة الاعمار لا بد من ضمان حصول جميع افراد المجتمع رجال ونساء، كباراً وصغاراً على الأمن، والغذاء، والرعاية الصحية والمسكن وغيرها من الحاجات الأساسية، وغالبا ما ينظر في هذه العمليات إلى المستفيدين كمجموعة واحدة متجانسة دون أي اعتبار لإختلاف أدوارهم المجتمعية التي تؤطر تبعاً لعوامل مثل الجنس، الفئة العمرية، والاعاقة والعرق.. الخ.

ولهذا فإن القرار 1325 يدعو إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كافة مراحل الإغاثة والانعاش والذي من شأنه أن يعكس حجم وطبيعة الحاجات المختلفة عند مجموعة المستفيدين من هذه العمليات، ففي النزاعات المسلحة تتغير الحاجات والمخاوف/ المخاطر، والأولويات، والمسئوليات، وآليات التكيف من فئة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يشكل الرجال والفتيان الأغلبية العظمى من الضحايا المباشرين للنزاعات المسلحة والتجنيد القسري والاحتجاز التعسفي، في حين تتحمل النساء عبء إدارة الأسر التي تتعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. أثناء حالات الطوارئ، تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر وهم أكثر عرضة لسوء التغذية لأن فرص حصولهم على الموارد محدودة. بالإضافة إلى إنهم يعملون وقتاً إضافياَ لزيادة الدخل أو الوصول إلى الخدمات.

أجندة النساء والسلام والامن في اليمن:

في ديسمبر 2019، اعتمد اليمن الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن ، التي جاءت[17] لتعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام، ومنع نشوب النزاعات والعنف الجنسي، والتصدي للتطرف، وتعزيز حماية النساء من العنف، وتلبية احتياجاتهن الإنسانية وفقًا لمنظور النوع الاجتماعي. ولعبت جهود المجتمع المدني، وخاصة شبكة التضامن النسوي، دورًا بارزًا في الدفع نحو اعتماد هذه الخطة من خلال مشاورات مع القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في عام 2016 والخروج بالأجندة الوطنية للنساء والسلام والأمن.[18]

الخطة الوطنية لتنفيذ القرار1325 النساء والسلام و الأمن. 2020-2023.

رغم أن الخطة ركزت بشكل مباشر على قضايا الحماية، خاصة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، إلا أنها لم توفر هيكلًا مؤسسياً كافياً لتقديم خدمات الحماية اللازمة للنساء، حيث تبقى هذه الخدمات متناثرة بين مؤسسات القطاع العام ولا تغطي كُل المناطق، بالإضافة إلى ذلك، لم تذكر الخطة أي تخصيصات للميزانية أو الموارد الضرورية لتنفيذ أهدافها.

وقد أظهر تحليل لفريق مؤسسة مبادرة مسار السلام[19] وجود قصور في الخطة الوطنية من جوانب عديدة، أبرزها غياب الأطر التوجيهية الشاملة لتحليل النوع الاجتماعي، وعدم تضمينها لإتفاقات دولية هامة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). كما قد تم تجاهل نتائج مؤتمر الحوار الوطني التي ركزت على تعزيز مشاركة النساء في جميع مجالات صنع القرار.

---

[17] http://1325naps.peacewomen.org/index.php/yemen/

[18] https://peacetrackinitiative.org/resources/wps-national-agenda-2016/

[19] https://peacetrackinitiative.org/resources/yemens-wps-national-action-plan/yemens-wps-nap-pti-report-arabic/

وقد أظهرت الخطة ضعفًا في الإستجابة للإحتياجات الفعلية للنساء، خاصة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مع غياب الالتزامات الواضحة لتعويض النساء المتضررات من الحرب أو معالجة الانتهاكات المستجدة كالتعذيب والاغتصاب. تفتقر الخطة أيضًا إلى آليات لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان وتقديم الدعم اللازم لنساء المجتمع المدني في مواقع صنع القرار. وأخيرًا، يعاني تنفيذ الخطة من غموض استراتيجي بسبب عدم وجود تخصيص واضح للموارد أو آليات تنفيذ ورصد فعالة، مما يزيد من التحديات المتعلقة بربطها بخطط الاستجابة الإنسانية الدولية.

اضافة لذلك، عند اعتماد الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن (WPS)، لم يتم تضمين قضية تأثير تغير المناخ على النساء فيها، على الرغم من الخطة تسعى الى تلبية احتياجاتهن الإنسانية وفقًا لمنظور النوع الاجتماعي، لم يكن ضمن هذه الاحتياجات حمايتهن أو وقايتهن من تأثيرات تغير المناخ.

ثانيا: سياق المشكلة:

تشهد اليمن تغيرات مناخية متطرفة تؤثر على مختلف القطاعات ومختلف المجتمع، ويعتبر اليمن بحسب البنك الدولي من أكثر البلدان تأثراً بالتغيرات المناخية عالمياً، كونها تعاني مناخاً جافاً، وندرة مصادر المياه.
ففي السنوات العشر الماضية، أصبح اليمن أكثر تعرضا لأخطار الظواهر المناخية القاسية و المتطرفة، كالفيضانات الشديدة والجفاف و ارتفاع درجات الحرارة و التغيرات في أنماط هطول الأمطار، وزيادة وتيرة و شدة العواصف.[20] وتتضح خطورة التغيرات عبر قياس مستوى التساقط المطري خلال أغسطس الماضي، اذ شهدت المرتفعات الوسطى ومناطق ساحل البحر الأحمر والمرتفعات الجنوبية مستويات هطول غير مسبوقة تجاوزت 300 ملم، بحسب نشرة الإنذار المبكر لمنظمة الأغدية والزراعة فاو للفترة بين 21 و 31 أغسطس 2024.[21]

ويمكن ملاحظة أبرز محطات التغير المناخي في اليمن كالتالي:

- **تغير أنماط الدورات المطرية:**

تغير أنماط الدورة المطرية تعد من أبرز المحطات للتغيرات المناخية في محافظة عدن كانت بسبب الدورات المطرية المتتالية في الأعوام 2019م و2020 م و 2022م، في كل هذه الدورات شهدت محافظة عدن في هذه السنوات أمطارا غزيرة.

---

[20] https://www.undp.org/ar/yemen/publications/tathyr-tghyr-almnakh-ly-altnmyt-albshryt-fy-alymn

[21] https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-agrometeorological-update-september-issue-ref-44-01-31-august-enar-2023

وبسبب الحرب المستمرة لم تكن البنية التحتية مجهزة للتعامل مع تلك الأمطار، وخصوصا بسبب تزايد ظاهرة البناء العشوائي في مجاري السيول، فقد تأثرت مناطق مثل مديرية المعلا و القلوعة بسبب السيول بشكل كبير فقد تسببت في انهيارات صخرية، الأمر الذي أدى الى تضرر منازل المواطنين و انسداد الطرقات.[22]

فاقمت السيول من تضرر البنية التحتية بشكل كبير، بما في ذلك شبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه في بعض المديريات.على سبيل المثال:في السيول التي ضربت عدن في أبريل 2020، تأثرت مديرية صيرة (كريتر) وحي القطيع، حيث غمرت السيول حي المرسابة بشكل كامل، وتسببت في مقتل أسرة مكونة من أربعة أفراد. كما أدت السيول في مديرية المعلا إلى نزوح حوالي 100 أسرة. نتيجةً لهذه الكوارث، انقطعت الكهرباء عن المديريات المتضررة لمدة 48 ساعة، كما توقفت خدمة المياه. بالإضافة إلى ذلك، تسببت المياه الراكدة نتيجة الأمطار في انتشار الأمراض مثل :حمى الضنك والملاريا وغيرها.[23]

زيادة وتيرة الأعاصير والمنخفضات الجوية:

زيادة وتيرة الأعاصير والمنخفضات الجوية تعد من أبرز المحطات للتغيرات المناخية في محافظة حضرموت والمهرة، وكانت أبرز الأعاصير والمنخفضات التي أثرت في محافظتي حضرموت والمهرة كالتالي:

إعصار تشابالا عام 2015م، إعصار ميج عام 2015م، إعصار ساجار عام 2018م، إعصار ميكونو عام 2018م، إعصار لبان عام 2018م، منخفض مداري عميق عام 2019م، إعصار جاتي عام 2020م، إعصار تيج عام 2023م.

وكل تلك الأعاصير من الفترة 2002م إلى الفترة 2023م. اسفرت عن العديد من الاضرار والوفيات ففي محافظة حضرموت: بلغ اجمالي الوفيات أكثر من 171 شخص، وإجمالي النزوح حوالي 69.500 شخص، واجمالي دمار المنازل حوالي 7.700 منزل، وتضررت البنية التحتية في مئات الكيلومترات من الطرق والجسور، إضافة لإنقطاعات واسعة في كل من المياه والكهرباء وخسائر زراعية تقدر بملايين الدولارات بكل حادثة.[24]

---

[22]معلومات من مقابلة مع أ.د. معروف عقبة، استشاري المساحة الجيولوجية، وزارة النفط والمعادن اليمنية.

[23]https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-flash-floods-flash-update-no-3-30-april-2020-enar

[24] مقابلة مع أ. محمد أنيس السلمي، مدير غرفة الشحر، السلطة المحلية، حضرموت

ثالثا: أبعاد المشكلة: (مظاهر التأثير)

يؤثر تغير المناخ بشكل مباشر أو غير مباشر على النساء وتحديداً في اجندة المرأة والامن والسلام

التأثيرات المباشرة:

يؤثر تغير المناخ على النساء بصورة مباشرة وواضحة، تتمثل في التأثيرات الفورية بسبب الكوارث والفيضانات والأعاصير او ارتفاع معدلات درجات الحرارة، التي تؤثر على صحتهن وسلامتهن وتدمير منازلهن، وتؤثر على حصولهن على الغذاء والمياه و الإحتياجات الخاصة بهن، واصابتهن بالأمراض والأوبئة كالملاريا و الضنك والحميات.

تأثير تغير المناخ على حماية النساء:

تُعد النساء من أكثر الفئات ضعفًا وهشاشة أمام آثار التغيرات المناخية عالميًا، ويظهر ذلك بوضوح في اليمن حيث أدت الفيضانات والكوارث البيئية إلى تدمير العديد من المنازل والأراضي الزراعية، مما تسبب في زيادة معدلات النزوح الجماعي للأسر. هذا النزوح جعل النساء عرضة بشكل أكبر لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي والمنزلي، وارتفعت كذلك معدلات زواج القاصرات[25] في ظل الظروف المتردية التي يفرضها النزوح.

في اليمن، التي تعاني من الحرب لأكثر من 10 سنوات، تعيش أكثر من مليوني امرأة[26] في مخيمات النزوح. ومع تزايد وتيرة التغيرات المناخية، تصاعدت حالات العنف ضد النساء بشكل ملحوظ، بما في ذلك العنف الجنسي، نتيجة النزوح المتكرر بسبب الحرب والفيضانات. النساء النازحات يواجهن تحديات مزدوجة تتعلق بالنزوح والكوارث المناخية، مما يزيد من هشاشتهن.

تعاني النساء النازحات أيضًا من نقص كبير في الحماية، حيث يصبحن عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر تشمل الإصابة بالأمراض، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. الأمن الجسدي والنفسي وحتى الكرامة الإنسانية غالباً ما تكون مفقودة في حالات النزوح، حيث يعيش العديد منهن في ظروف غير آمنة وبعيدة عن الرعاية المناسبة. كما أن انتشار الأمراض مثل حمى الضنك والملاريا بسبب المياه الراكدة وانعدام خدمات الصرف الصحي المناسبة يمثل تحديًا إضافيًا للنساء النازحات.

---

[25] https://www.savethechildren.org.uk/news/media-centre/press-releases/girls-face-double-threat-of-climate-change-child-marriage

[26] https://www.undp.org/ar/yemen/blog/almrat-alymnyt-mwajht-altghyr-almnakhy-walqyadt-nhw-mstqbl-alymn

في إحدى الجلسات أوضحت مجموعة من النساء المهمشات في المهرة أنه بسبب إعصار تيج 2023 والذي تسبب في تدمير مساكنهن وأراضيهن، تعرضن للعنف والتحرش وعدم مراعاة احتياجاتهن الخاصة أثناء النزوح. إذ شاركن تجربتهن القاسية، حيث تم جمعهن بشكل جماعي وعشوائي في فصول المدارس.

إضافة لذلك شاركت النساء في كل من محافظتي حضرموت والمهرة بأنهن تعرضن الى أثار صحية ونفسية شديدة في كل مرة يسمعن فيها عن احتمالية قدوم إعصار الى مناطقهن. **" كل أم في داخل البيت اول ما تسمع عن اقتراب الإعصار تبدأ بالقلق و الخوف من ايش بيحصل و ايش لازم تحضر - مشاركة في جلسة الغيضة"** لأنه كما صرحن يتحملن الأعباء ومهام في حماية الأسرة و ترتيب المنزل وتهيئته بطريقة تهدف الى التقليل من الأضرار المادية في وقت الكوارث المناخية.

كما شاركت بعض النساء في المهرة من ذوات الدخل المحدود منهن، أنه وبسبب كون منازلهن شعبية لم تتحمل السيول وانهارت مما زاد من حالات النزوح لهن ولأسرهن، وبسبب ذلك زادت حالات التحرش الجنسي ضدهن اثناء النزوح خصوصًا الإبتزاز مقابل الحصول على الطعام ومواد الايواء.

اما في حضرموت أكدت إحدى المشاركات في الجلسة البؤرية أنها تعرضت للإبتزاز والتحرش بها من قبل أحد سائقي التاكسي أثناء زيادة هطول معدلات الأمطار.

في المهرة شاركت المزارعات أن اعبائهن قد تضاعفت بسبب تأثر الأمن الغذائي لأسرهن إضافة الى التمييز والعنف الموجه ضدهن فهن يستشعرن زيادة حدته عند تعاقب الكوارث المناخية . وأوضحن أنهن في الصفوف الأمامية، حيث تزداد عليهن الأعباء والمهام أثناء الأزمات المناخية بسبب أدوارهن الرئيسية في رعاية الأسرة.[27]

[27] https://south24.net/news/docs/Climate_Crisis_Impacts_on_Womens_Livelihoods_Yemen_Ar.pdf

في الوقت نفسه شاركت الصيادات في عدن خصوصاً العاملات في ساحل عمران انه وبسبب ارتفاع درجة حرارة البحر و عدم وجود أسماك بالقرب منهن أصبحن يقضين وقت اكثر في الصيد مما زاد من المهام و الأعباء اللتي يتحملنها، إضافة الى زيادة وتيرة العنف ضدهن و زيادة تعرضهن للتحرش اثناء رحلات الصيد.

تأثير تغير المناخ على محور الوقاية :

على الرغم من أن الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن تسعى إلى تعزيز الوقاية من العنف والنزاعات وتوفير الحماية للنساء، إلا أن مخاطر التغير المناخي لا تزال متجاهلة رغم تأثيرها الكبير على النساء والمجتمع. لم تعالج الخطة بشكل كافٍ الوقاية من النزاعات المحتملة حول الموارد الطبيعية أو الوقاية من الكوارث الطبيعية. وفقاً لمخرجات الجلسات البؤرية، تأثرت النساء في المحافظات الثلاث بشكل ملحوظ بسبب التغيرات المناخية، حيث تسببت في صعوبة الوصول إلى الدعم والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء أثناء الكوارث على المدى الطويل.

فقد لاحظ المشاركون\المشاركات في الجلسات أن الجفاف المتكرر، وارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات الأمطار، زادت من انعدام الأمن الغذائي مما ساهم في تصاعد التوترات بسبب شُح الموارد، حيث كانت النساء الأكثر تأثراً كونهن في الصفوف الأمامية للتعامل مع هذه الأزمات.

وأكدت النساء المشاركات أن الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات، أعاقت وصولهن إلى خدمات الوقاية والرعاية الصحية. ومن أهم الأسباب ضعف التثقيف والتدريب على وسائل الإنقاذ والسلامة في مواجهة الكوارث. على سبيل المثال، ذكرت إحدى النساء أنهن لم يكن لديهن المعرفة الكافية بتنفيذ إجراءات السلامة أو حتى السباحة للوصول إلى مراكز الإيواء خلال الفيضانات، وذلك نتيجة التقاليد التي حالت دون تعليم النساء وتثقيفهن حول كيفية التعامل مع المخاطر المناخية.

تأثير تغير المناخ على الإغاثة و التعافي:

الكوارث البيئية المتكررة في اليمن، أدت إلى تدمير البنية التحتية وإعاقة وصول المساعدات الإغاثية والإنسانية، خصوصاً في المناطق النائية والريفية التي تضررت بشكل مباشر، مما أثر بشكل خاص على النساء. المشاركات في محافظة المهرة أكدن أن مناطق مثل المسيلة، التي كانت ضمن المناطق الأكثر تضرراً من إعصار تيج الأخير، لا تصلها المساعدات بانتظام، كما أنها تفتقر إلى مراكز الرعاية الصحية الأساسية.

هذا النقص في الخدمات الطبية أدى إلى مخاطر صحية جسيمة، خاصة بالنسبة لصحة النساء الإنجابية. النساء الحوامل كن في وضع صعب للغاية بسبب صعوبة النقل إلى المراكز الصحية بسبب انقطاع الطرق نتيجة السيول والأعاصير. على سبيل المثال، مناطق مثل المسيلة ليست فقط معزولة جغرافياً ولكن تعاني أيضاً من التهميش الاقتصادي المستمر، مما يجعل الأوضاع أكثر تعقيداً في أوقات الكوارث.كما أن تعثر التنمية الناتج عن الصراع المستمر في اليمن زاد من تفاقم الأضرار، وترك المناطق المهمشة أكثر عرضة للتأثر بالكوارث، إذ تفتقر إلى بنى تحتية قادرة على استيعاب حجم الدمار.

النساء في المهرة شاركن تجاربهن القاسية بعد كارثة إعصار تيج حيث تم تدمير المنازل والممتلكات وفقدت الكثيرات منهن أراضيهن الزراعية، التي كانت مصدر رزق رئيسي لأسرهن. على سبيل المثال، في منطقة حصوين، تسببت الأعاصير في دمار كامل للمساكن وسبل العيش، مما أدى إلى نزوح العديد من الأسر وتركهن في وضع اقتصادي واجتماعي هش.

التأثيرات غير المباشرة:

يؤثر تغير المناخ على النساء، بصورة غير مباشرة، حيث تتمثل في تأثيرات غير واضحة ومع هذا هي تأثيرات خطيرة على المدى البعيد، مثل ازدياد حالات الفقر، وانخفاض معدلات الدخل، خصوصا للنساء اللاتي يعملن في مهن الصيد والزراعة، وزيادة الهجرة والنزوح للنساء واللاتي يكنّ غالبًا معرضات لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك ازدياد حالات تهميش النساء واقصائهن من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالتكيف المناخي، وإدارة الأزمات المناخية.

تأثير تغير المناخ على مشاركة النساء في عملية السلام:

إن تأثيرات تغير المناخ تزيد من تعقيد العنف الموجه ضد النساء، مما يؤثر على مشاركة النساء في صنع القرار ومظاهر المشاركة في الحياة الاجتماعية. وذلك لأنه عندما تزداد النزاعات بسبب نقص الموارد، غالباً ما يتم استبعاد النساء من عمليات صنع القرار وإدارة الأزمات، بما في ذلك التفاوض على توزيع الموارد. هذا التهميش يقلل من فرص مشاركة النساء في السياسة وصنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن، إذ يتم تركيز الاهتمام على القضايا الملحة مثل إدارة الموارد، بينما تظل النساء خارج دائرة التفاوض والتأثير وهذا ما يحصل في اليمن منذ بدء الحرب قبل عشر سنوات.

إذ أن التغيرات المناخية والكوارث البيئية كالفيضانات والأعاصير والسيول وارتفاع منسوب مياه البحر وغيرها، فاقمت في تقليص الموارد كالمياه الجوفية والمحاصيل الزراعية والتي من شأنها أن تزيد التنافس على المصادر.

لقد اكدت المشاركات أن النساء في اليمن، يعانين من التهميش المستمر في صنع القرار، سواء على المستوى الأسري أو المجتمعي، والعديد من النساء اللواتي شاركن في الجلسات البؤرية أكدن أنّ مشاركتهن في المفاوضات الخاصة بالعمل المناخي غالبًا ما تكون محدودة. فعلى سبيل المثال، أبلغت إحدى النساء من محافظة عدن عن تكرار استبعادها من المشاركة في الفعاليات الخارجية المتعلقة بالعمل المناخي، رغم أنها تمتلك الخبرة اللازمة.

" تم إستبعادي من العديد من المشاركات الخارجية بالعمل المناخي ،بالرغم انه عندي كل الخبرات اللازمة - مشاركة في جلسة عدن"

كما أوضحت النساء في محافظة حضرموت أن العادات والتقاليد المحلية تلعب دورًا كبيرًا في تقييد حقوقهن، بما في ذلك حقهن في امتلاك الأراضي الزراعية أو المشاركة في القرارات المهمة المتعلقة بالأسرة أو المجتمع. هذا التهميش يعمق الفجوة بين الجنسين، ويؤثر سلبًا على قدرة النساء على المساهمة في عمليات السلام وحل النزاعات المتعلقة بالموارد.

المحور الثاني: السياسات العامة المتعلقة بالمشكلة

أولاً: الأطر القانونية:

على مستوى الاتفاقيات الدولية:

أن اليمن يعد طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)منذ عام 1996 ، وفي بروتوكول كيوتو منذ عام2008 م كطرف غير مدرج في المرفق الأول. تعتبر هيئة حماية البيئة هي نقطة الاتصال الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، ولقد بدأت اليمن عملية لوضع التشريعات والأطر المؤسسية والسياسية من أجل الوفاء بمتطلبات الاتفاقية والبروتوكول بدعم من شركاء التنمية الدوليين بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي وهولندا.

كما صادقت اليمن على اتفاقية باريس بشأن التغير المناخي في 23 نوفمبر من عام 2016م وتضمنت الاتفاقية حماية حقوق الانسان في سياق التغيرات المناخية، وبما في ذلك الفئات المجتمعية الأكثر ضعفًا.

صادقت اليمن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 30 مايو 1984م، وهي تحتوي على مبادئ تدعو إلى المساواة والعدالة، وتدعم حماية النساء من آثار التغيرات المناخية وتعزز مشاركتهن في صنع السياسات البيئية والمناخية على المستويات الإقليمية والدولية. كما اعتمدت اليمن القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2019م، والمتعلق بالمرأة والسلام والأمن، من خلال تطوير خطة عمل وطنية لتطبيقه.

على مستوى الأطر القانونية في اليمن:

أنشأت اليمن لجنة وزارية مشتركة لتغير المناخ (IMCCC) في عام 2009م لتعزيز قدرة التنسيق المؤسسي والقيادة السياسية فيما يخص تغير المناخ. يتم دعم IMCCC من قبل لجنة فنية تضم ممثلين من وكالات ذات صلة لتقديم الدعم الفني لصنع القرار بشأن تغير المناخ.

رغم غياب نصوص دستورية مباشرة حول التغيرات المناخية، إلا أن هناك مواد دستورية يمكن استخدامها لحماية النساء أثناء الكوارث، مثل المادة 24 التي تكفل رعاية المواطنين في الكوارث، والمادة 55 التي تنص على توفير الرعاية الصحية للجميع.

في تقرير سابق وضح فريق مؤسسة مبادرة مسار السلام أن هناك نقص في التنسيق والتفاصيل داخل السياسات البيئية والمناخية الحالية في اليمن ، اضافة إلى ذلك تتجاهل هذه التشريعات احتياجات النساء وتأثيرات التغيرات المناخية عليهن بشكل خاص.[28]

رابعا: تجارب دولية ناجحة في التعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية على النساء والسلام و الأمن:

تتبنى العديد من الدول مجموعة من الإجراءات والبرامج المصممة لمساعدة النساء وحمايتهن من آثار التغيرات المناخية، من خلال التدريب والتأهيل وتعزيز قدراتهن في الصمود و التكيف مع آثار التغيرات المناخية، وتحسين وصولهن إلى الموارد أثناء الطوارئ وحدوث الكوارث المناخية.

برنامج النساء والسلام والأمن لمنظمة الهجرة الدولية (IOM):

هو برنامج خاص بمنظمة الهجرة الدولية، والذي تم تنفيذه في عدة مناطق ودول حول العالم وأبرزها دول شرق أسيا، ودول جنوب شرق أسيا، ودول في منطقة امريكا الوسطى، ودول في منطقة الشرق الأوسط، ودول غرب افريقيا وغيرها من الدول التي تعاني من تغيرات مناخية أدت الى نزوح النساء.

[28] https://peacetrackinitiative.org/resources/أثر-التغيرات-المناخية-على-النساء-وأجن/

وهو يهدف إلى تعزيز قدرة النساء في مواجهة تغير المناخ وتطوير استراتيجيات التكيف المناخي، من خلال معالجة كيفية تأثير تغير المناخ على المرأة والامن والسلام. وتحديدا تم تنفيذ **مشروع النساء في الازمات البيئية** والذي هدف لدعم النساء المتأثرات بالكوارث من خلال عدة أنشطة تدعم حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية، وتدريبهم على إدارة الكوارث البيئية والمناخية ودعم النساء اثناء النزوح، وتعزيز مشاركة النساء في صنع القرار.[29]

خامساً: تجارب اقليمية:

حسب تقرير الإسكوا لعام 2023،[30] يُعد المغرب الدولة العربية الوحيدة التي أولت اهتمامًا خاصًا للمرأة الريفية ضمن الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن. تميزت الخطة المغربية بتركيزها على القضايا الفريدة التي تواجه النساء الريفيات، اللواتي يعتبرن من أكثر الفئات هشاشة أمام التغيرات المناخية. تهدف هذه الخطة إلى تعزيز منعة المرأة الريفية من خلال اتخاذ تدابير شاملة تسعى إلى تخفيف آثار التغير المناخي على سبل عيشها ورفاهها.*

المحور الثالث: نتائج الورقة

في المحافظات الثلاث المستهدفة (عدن، حضرموت، المهرة)، أظهرت جلسات النقاش أن التغيرات المناخية كان لها تأثير مباشر وواضح على المجتمعات المحلية في اليمن. من أبرز هذه التأثيرات ارتفاع درجات الحرارة، زيادة الفيضانات، الجفاف، والعواصف الرملية، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والصحية. الأكثر تضررًا من هذه التغيرات هم الفئات الضعيفة، خصوصًا النساء والأطفال، حيث أضرَّت هذه الأزمات بسبل العيش والزراعة وأعاقت الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء.

التأثير غير المتكافئ على النساء والفئات المهمشة

أظهرت الجلسات أن تأثيرات التغير المناخي أثرت بشكل غير متكافئ على النساء، حيث واجهن تحديات إضافية مقارنة بالرجال. أثناء الفيضانات والكوارث، تعاني النساء من صعوبة في النجاة بسبب عدم إتقان السباحة، وبعد النجاة، يواجهن صعوبة في الحصول على الموارد الأساسية مثل المياه، الغذاء، وخدمات الرعاية الصحية. كما أن التغيرات المناخية قلّصت من فرصهن في التعليم والتأهيل، مما أثر سلبًا على قدرتهن على إدارة الموارد والتعامل مع الأزمات. يتضح من هذه النتائج أن النساء، إلى جانب الفئات المهمشة الأخرى، يواجهن مخاطر مضاعفة جراء التغير المناخي، مما يتطلب تركيزاً خاصاً على هذه الفئات ضمن السياسات العامة.

[29] https://www.iom.int/women-peace-and-security

* ملاحظة: لا توجد اي نسخة رسمية متداولة استطعنا الحصول عليها

[30] https://www.unescwa.org/ar/publications/أجندة-مرأة-سلام-أمن-منطقة-عربية

زيادة الأعباء وأثرها على صحة النساء:

أظهرت الجلسات أن النساء في اليمن يتحملن مسؤوليات إضافية أثناء الأزمات المناخية، مثل: حماية الأسرة وتحضير المنازل لتقليل الأضرار، مما يؤثر على صحتهن النفسية والجسدية. تزداد هذه الأعباء خصوصاً على النساء العاملات في الزراعة والصيد، حيث تتضاعف مسؤولياتهن في تأمين احتياجات أسرهن، ما يسبب ضغطاً إضافياً.

زيادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي:

كشفت الجلسات أن التغيرات المناخية، مثل الفيضانات والنزوح، أدت إلى زيادة حالات العنف والتحرش ضد النساء، خاصة أثناء النزوح أو التجمع في ملاجئ مؤقتة. كما أن النساء العاملات في الصيد والزراعة تعرضن لتحرش متزايد، مما يؤكد أن التغير المناخي يزيد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن.

الخلاصة

أظهرت هذه الورقة أن النساء في اليمن يواجهن تحديات عديدة نتيجة لتأثيرات تغير المناخ، والتي تتفاقم بسبب السياق المعقد للنزاع المسلح والأزمات الإنسانية، تتضمن هذه التحديات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النساء، مما يستدعي ضرورة إدماج اعتبارات التغير المناخي بشكل أكبر في الخطة الوطنية للنساء والسلام والأمن (WPS) في اليمن.

التأثيرات المباشرة على النساء: تعاني النساء بشكل خاص من تداعيات تغير المناخ، إذ تؤدي الكوارث البيئية مثل الفيضانات والأعاصير إلى تدمير المنازل والأراضي الزراعية، مما يزيد من معدلات النزوح، ويعرض النساء لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. حيث أظهرت النساء النازحات في المهرة وحضرموت عدداً من المشكلات :مثل عدم الوصول إلى الخدمات الصحية و الإنجابية وتزايد التحرش والابتزاز أثناء الكوارث.

كما تشهد النساء العاملات في القطاع الزراعي والسمكي زيادة في الأعباء بسبب تغير المناخ، الذي يضاعف من الضغوط عليهن نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي والسمكي. بالإضافة إلى ذلك، يتم استغلال النساء في مواقف ضعف أثناء الأزمات، بما في ذلك تزويج الفتيات كآلية للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

التأثيرات غير المباشرة على مشاركة النساء في عملية السلام: أدى تغير المناخ إلى تعميق التهميش السياسي للنساء، حيث يتم استبعادهن من عمليات التفاوض على توزيع الموارد وإدارة النزاعات الناتجة عن شح الموارد الطبيعية. في العديد من الجلسات البؤرية، أشارت النساء إلى أن مشاركتهن في صنع القرار والمفاوضات المتعلقة بالعمل المناخي كانت محدودة للغاية، وأن التقاليد المحلية ساهمت في إضعاف دورهن في إدارة الأزمات.

التوصيات :

التوصيات مقترح تضمينها في الخطة الوطنية القادمة لأجندة النساء والسلام والأمن:

المشاركة: تعزيز دور النساء في عمليات المناخ والسلام

- إشراك النساء بشكل فعال في مفاوضات المناخ والسلام يجب أن يكون للمرأة أدوار فعالة في مفاوضات السلام،
- دمج مخاطر تغير المناخ في خطط بناء السلام خصوصا، يجب أن يؤخذ تغير المناخ في الاعتبار في استراتيجيات بناء السلام،
- تمثيل النساء في هيئات صنع القرار، بما في ذلك النساء في المجالس المحلية والهيئات الحكومية واللجان المتعلقة بالمناخ التي تتعامل مع التحديات البيئية والصراعات.
- ضمان مشاركة فاعلة للنساء في التصدي لأخطار التغير المناخي وتشجيع القيادات النسائية.
- اجراء مراجعة شاملة للأطر القانونية ذات العلاقة من قبل الخبراء المعنين والقانونين ذوي العلاقة وكما لابد من أشراك النساء لتحديد وصياغة النصوص تراعي النساء اثناء الكوارث البيئية والمناخية.

الحماية: معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بتغير المناخ والصراع

- دمج الحماية العنف القائم على النوع الاجتماعي كقضية أولوية في سياسات المناخ والسلام.
- إنشاء مساحات آمنة للنساء في مخيمات النزوح والمناطق المعرضة للكوارث، فضلاً عن تعزيز الحماية القانونية للنساء.
- معالجة الإحتياجات المحددة للنساء النازحات بسبب الصراع وتغير المناخ.
- تعزيز الأطر القانونية المحلية وشبكات دعم المجتمع لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي
- ضمان المساءلة في حالات الاستغلال أو العنف أثناء الأزمات المتعلقة بالمناخ.

الوقاية: معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المتفاقمة بسبب تغير المناخ

- اعتماد نهج الوقاية من الصراعات حساسة تأثيرات تغير المناخ، وهذا يشمل دمج استراتيجيات المرونة المناخية في مبادرات منع الصراعات.

- ربط الوساطة في النزاعات بالإدارة البيئية ، إن الوساطة في النزاعات حول الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض والمياه، يمكن أن تكون نقطة انطلاق لبناء السلام.
- إنشاء قنوات اتصال من النساء في غرف الأرصاد الجوية وأجهزة الدفاع المدني والجهات المعنية، لضمان الوصول والاستجابة المراعية لإحتياجات النساء ضمن خطط الطوارئ.
- العمل على رفع الوعي والتثقيف حول مخاطر التغيرات المناخية، لضمان حماية النساء أثناء الكوارث البيئية.
- تدريب، تأهيل وبناء قدرات النساء لمواجهة التغيرات المناخية والتكيف مع تغير المناخ.
- تدريب مجموعات من النساء على العمل كوسيطات في النزاعات حول الموارد، بإستخدام تعزيز المعرفة بالتحديات البيئية المحلية لتخفيف من حدة النزاعات.
- إجراء مراجعة شاملة للأطر القانونية ذات العلاقة من قبل الخبراء المعنين والقانونين ذوي العلاقة وكما لابد من أشراك النساء لتحديد وصياغة النصوص التي تراعي النساء أثناء الكوارث البيئية والمناخية.

الإغاثة والتعافي: دمج التكيف المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي في الجهود الإنسانية

- تنفيذ برامج اغاثة مستجيبة لإحتياجات النساء، مثل الرعاية الصحية، والمأوى، ودعم سبل العيش، أثناء الأزمات الناجمة عن المناخ.
- دعم التعافي الاقتصادي للنساء المتضررات لمساعدتهن على التعافي اقتصاديًا من آثار تغير المناخ والصراع.
- بناء بنية تحتية مرنة في مواجهة المناخ وتقديم برامج التنمية المستدامة التي تفيد النساء بشكل مباشر، من اجل دعم التكيف مع نغير المناخ في إعادة الإعمار بعد الصراع.
- دمج الإغاثة المناخية مع برامج إعادة الإعمار، لضمان التعافي المستدام وتقليل التبعات المستقبلية للكوارث.
- تمكين النساء في خطط الإنعاش، يجب أن يكون للنساء دور بارز في جهود إعادة البناء، سواء من خلال برامج تدريبية لتطوير مهاراتهن أو تقديم دعم اقتصادي مباشر لتعويض الخسائر التي تعرضن لها بسبب الكوارث، مما يعزز من قدرتهن على التعافي والمشاركة الفاعلة في المجتمعات.
- دعم الاستجابة المناخية الشاملة، تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لتقديم استجابة متكاملة، تشمل الاستجابة للكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية، مما يساهم في بناء مجتمعات أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المصادر والمراجع:

- الخطة الوطنية لتنفيذ القرار1325 المرأة والسلام والأمن (2020_2023) وزارة الشؤون الاجتماعية و العمل، الجمهورية اليمنية.
- تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- برنامج العمل الوطني للتكيف في اليمن (2008) NAPA.
- حوكمة تغير المناخ ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية في العالم لعام 2007 خطةالعمل الوطنية البيئية في اليمن (NEAP 2005-2015)) NSES 2007-2015.
- الاستراتيجية الوطنية للإستدامة البيئية والخطة الوطنية الرابعة للتنمية والحد من الفقر(2007-2011).
- تقييم أثر تغير المناخ على قطاعي الزراعة والمياه، الجمهورية اليمنية البنك الدولي 2010.
- البلاغ الوطني الأولي لليمن (INC 2001).
- برنامج العمل الوطني للتكيف في اليمن (2008) NAP.
- حوكمة تغير المناخ ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية في العالم لعام 2017 خطة العمل الوطنية البيئية في اليمن (NEAP 2005-2015)) NSES 2007 -2015 (الاستراتيجية الوطنية للاستدامة البيئية والخطة الوطنية الرابعة للتنمية والحد من الفقر (2007-2011).
- https://www.iom.int/women-peace-and-security